السلطة قد نجحت في الاجهاز علينا . وسألتهم أين يعقد هذا المؤتمر فأجابوا في الارض المحتلة . قلت أي بموافقة سلطات الاحتلال ؟ أجابوا نعم . قلت علينا ان نفكر ما هي مصلحة السلطات الاسرائيلية في عقد هذا المؤتمر والى أي حد يخدم مخططاتهم ولماذا يسمحون بعقده ... بلغوا أهالي الضفة الغربية انه اذا ارتفع رأس مطالب بالدولة المسخ فسنقطعه . فالقضية أكثر من ردود فعل آنية وحماس ينسينا معركتنا الرئيسية »(٧٨). وكان من أبرز المنظرين لهذه « الدولة » محمد ابو شلباية الذي دعا الى اقامة « دولة فلسطينية » بجانب « الدولة اليهودية » بقدسين عاصمتين للدولتين منفتحة احدهما على الاخرى(٧٩). كذلك عزيز شحادة الذي يعتقد ان « على الاسرائيليين ان يساعدونا لنستعيد كياننا قبل اي شيء ... وعندها فقط نستطيع ان نفاوض من نشاء لاقامة فدرالية او كونفدرالية »(٨٠)، والدكتور حمدي التاجي الفاروقي الذي اقترح بأن « يعيد اليهود لنا بعض الاراضي كي نتمكن من العيش سوية في اطار اتحاد فدرالي او كونفدرالي يضمن عدم وجود حدود مغلقة بين الدولتين »(٨١).

هذه الاتجاهات الانحرافية في مسألة الكيان الفلسطيني شنت عليها حركة المقاومة حملة عنيفة ، وكان الاساس النظري لهذه الحملة ان اي « دولة » تقوم في تلك المرحلة سيكون ثمنها الاعتراف باسرائيل والتنازل عن الحق الفلسطيني في كامل التراب الوطني. ومن منطلق مختلف تماما قام الاردن بحملة كذلك على « الدولة الفلسطينية » . ففي خطاب العرش الذي القاه الملك امام مجلس الامة قال « ما مشروع الدويلة الفلسطينية التي يروج لها أعداء الامة العربية حينا بعد حين الا مؤامرة على وحدتنا في الاردن وضربا لمعنى الوحدة المقدسة في وجدان كل عربي »(٨٢). غير ان هذه الدعوات التي كانت تظهر في « الضفة الغربية » كانت تضع امام النظام الاردني حقيقة ان الامر على وشك ان يفلت من يديه هناك ، خاصة وان بعض من دعوا الى « الدولة الفلسطينية » كانوا ممن تعاونوا مع النظام الاردني قبل حرب ١٩٦٧ . وبذلك يمكن فهم مشروع « المملكة العربية المتحدة » بأنه محاولة للسيطرة على الوضع من جانب النظام الاردني وتجييره لحسابه في ظل حل ثنائي بينه وبين اسرائيل .

كان موقف المقاومة من هذا المشروع حاسما فقد أعلنت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. اثر اجتماع عقدته في بيروت « رفضها الحاسم والنهائي للمشروع » ودعت اللجنة في بيانها «جماهير الامة العربية وطلائعها الثورية وقواها الوطنية والقومية والديموقراطية الى التحرك السريع الفوري لافشال المشروع التصفوي الهاشمي »(٨٣). وقد انعكس هذا الموقف جماهيريا ورسميا على الصعيد الفلسطيني والعربي مما سبب موانع حقيقية امام تنفيذه .

امام هذا التحدي الذي ووجهت به المقاومة بالنسبة لهوية « الضفة الغربية » كان مطلوبا من المقاومة ان تحدد طبيعة العلاقة بين الضفتين من جهة وبين الشعبين الاردني والفلسطيني من جهة اخرى . وقد حدد المؤتمر الشعبي الذي دعت اليه م.ت.ف. وعقد في القاهرة في نيسان ١٩٧٤ لبحث مشروع المملكة المتحدة « ان المهمات الراهنة للجماهير الفلسطينية والاردنية في الضفتين تتحدد على اساس اعادة تصحيح وحدة الضفتين التي مزقها النظام العميل وتجديدها ضمن نظام وطني ديموقراطي يقوم على الاتي : المساواة الاقليمية الكاملة في الحقوق والواجبات في اطار حكم ديموقراطي يوفر قاعدة آمنة رئيسية للثورة وحق الشعب الفلسطيني في حمل السلاح والتعبئة والالتفاف حول الثورة لمتابعة نضاله حتى تحرير كامل التراب الوطني »(٨٤). وقد كان البرنامج السياسي الذي اقره المجلس الوطني في دورته الحادية عشرة